



الشبكة الحقوقية
لأجل فلسطين
- نداء -

بيان صحفي

منظمة الصحة العالمية:

٥٠٠٠ فلسطيني تم بتر أطرافهم منذ بدء الحرب

٤٢,٠٠٠ إصابة مغيرة للحياة ربعها من الأطفال

١٦٧,٠٠٠ فلسطيني أصيبوا منذ بدء العدوان على غزة

١,٧١٩ اعتداء على الرعاية الصحية خلال عامين

تُعرّب الشبكة الحقوقية لأجل فلسطين (نداء) عن بالغ القلق إزاء ما كشفتته منظمة الصحة العالمية في أحدث تقاريرها، حول أكثر من ٥,٠٠٠ شخص في غزة خضعوا لعمليات بتر أطراف منذ العدوان على غزة في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣، ضمن نحو ٤٢,٠٠٠ إصابة مُغيرة للحياة (ربعها في صفوف الأطفال). وتشير المنظمة إلى أن النظام الصحي المنهك لا يستطيع تلبية احتياجات الجراحة المتخصصة والتأهيل طويل الأمد؛ ولم يبقَ قيد العمل الجزئي سوى ١٤ مستشفى من أصل ٣٦ مستشفى.

وذكر التقرير أن الإصابات التي تغير مجرى الحياة تشكل ربع إجمالي الإصابات المُبلّغ عنها، والتي وصل مجموعها إلى ١٦٧ ألفاً و٣٧٦ شخصاً أصيبوا منذ بدء الحرب قبل عامين.

وتؤكد المنظمة أن الاحتياجات تشمل إصابات الأطراف المعقدة، وإصابات الجبل الشوكي والدماغ، والحروق الكبرى، إلى جانب تزايد حالات التشوّه الحاد وإصابات الوجه والعين، ما يتطلب أطرافاً اصطناعية، وأجهزة مساعدة، وتأهيلاً متعدد التخصصات لسنوات.

وسلط التقرير الضوء على انتشار إصابات الوجه والعين المعقدة، خاصة بين المرضى المدرّجين للإخلاء الطبي خارج غزة، وهي حالات غالباً ما تؤدي إلى تشوّه وإعاقة ووصم اجتماعي.

القانون الدولي الإنساني (اتفاقية جنيف الرابعة - المادة ٥٦) يلزم القوة القائمة بالاحتلال بضمان الصحة العامة وتوفير الرعاية الطبية للسكان الواقعين تحت الاحتلال، والسماح للطواقم والمنشآت الطبية بأداء مهامها دون أي إعاقة ممنهجة للرعاية أو لمرور المساعدات الطبية تمسّ هذه الالتزامات الجوهرية.

كما أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة ١٢) يقرّ الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة، واللجنة المعنية (التعليق العام رقم ١٤) تلزم الدول بضمان توافر الرعاية وإمكانية الوصول إليها دون تمييز، خاصة في حالات الطوارئ والنزاع.

تؤكد قواعد القانون الدولي على حرية الملاحة في أعالي البحار وضرورة تأمين مرور الإغاثة الإنسانية، لا سيما مع تصنيف غزة في حالة مجاعة وفق آليات أممية، وبالتالي فإن تعطيل دخول المستلزمات الطبية وأجهزة الأطراف والمواد التأهيلية يقوّض الحق في الحياة والصحة ويُفاقم الإعاقة على نطاق واسع.



الشبكة الحقوقية لأجل فلسطين - نداء -

بيان صحفي

تُذكر (نداء) بأن المبادئ الأساسية والتوجيهية للأمم المتحدة بشأن الحق في الانتصاف والتعويض (قرار الجمعية العامة ١٤٧/٦٠) تكفل لضحايا الانتهاكات الجسيمة حق الانتصاف الفعال، بما يشمل: التعويض المالي، إعادة التأهيل الطبي والنفسي، الترضية، وضمانات عدم التكرار. ومن ثم، فإن ضحايا البتر والإصابات المُغيّرة للحياة يتمتعون، من حيث المبدأ، بحقوق في التعويض وخطط إعادة التأهيل وإزالة العوائق أمام الحصول على الأجهزة والأطراف والإحالة للعلاج.

تقارير ميدانية وصحفية تُبرز انهيار خدمات الأطراف الاصطناعية والتأهيل، ونقص المواد والمعدات والكوادر، ما يترك آلاف المُصابين، ومنهم أطفال بنسبة مرتفعة، في مواجهة ألم مزمن، وإعاقات دائمة، ووصم اجتماعي، دون فرص واقعية للاندماج.

وبناء على ذلك، فإن الشبكة الحقوقية لأجل فلسطين (نداء) تدعو إلى ما يلي :

- فتح ممرات إنسانية طبية آمنة ودائمة إلى غزة، والسماح الفوري بدخول الأطراف الاصطناعية والأجهزة المساندة ومستلزمات الجراحة والتأهيل، وتمكين الفرق الطبية الدولية المتخصصة من الوصول بلا عوائق.
- إجلاء طبي عاجل للحالات الحرجة التي تحتاج جراحات متقدمة وتأهيلاً لا يتوفر داخل القطاع، وفق التزامات اتفاقيات جنيف.
- إنشاء صندوق تعويضات وتأهيل متعدد المانحين لضحايا البتر والإصابات المُغيّرة للحياة، يمول الأطراف الاصطناعية، والعلاج الطبيعي، والدعم النفسي الاجتماعي، وبرامج التكيف المدرسي/المهني. (الإطار القانوني: قرار ١٤٧/٦٠ بشأن الحق في الانتصاف والتعويض).
- مساءلة الجهات المسؤولة عن تعطيل الرعاية واستهداف المنظومة الصحية، وقد وثقت منظمة الصحة العالمية ١,٧١٩ اعتداءً على الرعاية الصحية في غزة والضفة خلال عامين، وضمان عدم الإفلات من العقاب.
- دعم برنامج وطني/إقليمي لإعادة التأهيل بإشراف تقني من منظمة الصحة العالمية وشركاء مختصين، مع منح الأطفال أولوية في تركيب الأطراف والتأهيل النفسي والتربوي.
- إن أرقام البتر والإصابات المُغيّرة للحياة التي أعلنتها منظمة الصحة العالمية تعكس حجمًا كارثيًا من الإعاقة الدائمة التي ستلازم عشرات الآلاف لسنوات. ويُشكل ضمان العلاج والتأهيل والتعويض التزامًا قانونيًا وأخلاقيًا على المجتمع الدولي والجهات المسؤولة. إن (نداء) تدعو إلى تحرك فوري وعابر للقطاعات لوقف النزيف، وتأمين سبل العلاج، وجبر الضرر، وصون كرامة الضحايا وحقوقهم.

انتهى